كانت الثورة ، عند ذاك ، على الابواب .

ان جورج منصور (الذي كان شيوعيا في السابق ويبدو انه في ذلك الحين ترك الحزب نتيجة خفوت دوره) يقدم للجنة بيل امثلة حسية مذهلة : فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في يافا في اواخر ١٩٣٥ ، ٢٢٧٠ عاملا وعاملة ، وهذا رقم كبير في مدينة كان عدد سكانها آنذاك ٧١ الفا[١١]. ويعدد منصور خمسة اسباب لهذه البطالة اربعة منها تتعلق بالهجرة اليهودية اساسا : ١ ــ الهجرة ٢ ــ نزوح الفلاحين للمدن ٣ ــ طرد العمال العرب من الاعمال ٤ ــ سوء الحالة الاقتصادية ٥ ــ تحيز الحكومة الشنيع للعمال اليهود[١٢]. وعلينا أن نلاحظ أنه في غضون ذلك زاد عمال الهستدروت في ٩ شهور فقط ٤١ الف عامل ، ويثبت ذلك مقال الادون فروكمن في العدد ٣٤٦٠ من جريدة داغار ، فقد جاء فيه ان عدد عمال الهستدروت بلغ في اواخر ايلول ١٩٣٦ : ١٥ الف عامل بينما يقول تقرير الحكومة الرسمي لـ ١٩٣٥ (ص ١١٧) ان عددهم كانفي اواخر سنة ١٩٣٥ فقط ٧٤ الفا[١٣]. كان ذلك يؤدي ليس فقط الى طرد العمال العرب من المؤسسات او المشاريع التي يهيمن عليها الراسمالي اليهودي بل الى صدامات دامية : ففي ٤ مستعمرات يهودية فقط ، هي ملبس وديران ووادي حنين والخضيرة كان يعمل ٦٢١٤ عاملا عربيا في شباط ١٩٣٥ وبعد ٦ أشهر فقط نقص العدد الى ٢٢٧٦ وبعد حوالي عام نزل الى ٦٧٧ عاملا عربيا فقط[١٤]. وقد وقعت تعديات دامية على العرب ، منها ارغام الحاميات اليهودية لمقاول عربي وعماله على الانسحاب من عملهم في عمارة الادون بروتنسكي في حيفا بالقوة عام ١٩٣٤ ، كان الطرد يتناول عمال البيارات ومعامل السجاير والمحاجر واعمال البناء ومعامل الكلس وغيرها[١٥]. ومن ١٩٣٠ الى ١٩٣٥ هبطت قيمة صادرات صناعة الاصداف العربية من ١١،٥٣٢ جنيها الى ٣،٧٧٧ جنيها ، وتناقصت معامل الصابون العربية من ١٢ معملا في يافا وحدها عام ١٩٢٩ الى ٤ في ١٩٣٥ ، وبينما كانت هذه المعامل تصدر في ١٩٣٠ ما قيمته ٢٠٦،٢٥٩ جنيها تدنت القيمة في ١٩٣٥ الى ٧٩،٣١١ جنيها[١٦]. ان افضل وصف لهذه الحالة هو ان البروليتاريا العربية كانت « ضحية الاستعمار البريطاني والراسمالية اليهودية، وعلى الاول تقع المسؤولية »[١٧]. ويضيف «يهودا بوير» الى ذلك كله [١٨] ان فلسطين « كانت عشية الاضطرابات (١٩٣٦) البلد الوحيد في العالم ، فيما عدا الاتحاد السوفياتي ، التي لم تتأثر بالازمة الاقتصادية (العالمية) ، وعلى العكس فقد تمتعت بازدهار حقيقي نتيجة استيراد رأسمال مالي بلغ اكثر من ٣٠ مليون جنيه استرليني بين ١٩٣٢ ــ ١٩٣٦ ، بيد ان هذا الرأسمال لم يكن كافيا ليغطي كل برامج الاستثمار التي بدأت بتفاؤل مبالغ فيه ». الا ان هذا الازدهار الذي كان قائما على اسس هشة تهاوى فجأة حين توقف تدفق الرأسمال الخاص نتيجة التخوف من انفجار الحرب في المتوسط « وقد تقوض نظام التسليف وظهرت علامات البطالة بصورة جدية وتناقصت اعمال البناء كثيرا . طرد العمال العرب من اماكن عملهم اليهودية او العربية ليعودوا ، على الاقل جزئيا ، الى قراهم .. ووجدت مطرقة الدعاية القومية في الازمةالاقتصادية سندانها»[١٩]. ان كلام بوير ، بالطبع ، يحذف العامل الاهم وهو الهجرة اليهودية الى فلسطين وتصاعدها . فاذا تذكرنا قول الخبير السير جون هوب سمبسون في تقريره ، ص ١١٧ « انها سياسة سيئة وربما خطرة ان ترصد اموال كبيرة في صناعات غير متحققة الفائدة في فلسطين لتبرير زيادة عدد المهاجرين»فان كلامبوير السابق يبدو دون سند منطقي: اذ ان تدفق الرأسمال اليهودي ــ عكس ما يقول ــ ظل في تصاعد خلال السنوات التي يتحدث عنها، والواقع انه بلغ ذروته في ١٩٣٥ . وكذلك بالنسبة لعدد المهاجرين الذي تصاعد في هذه السنوات وارتفعت رؤوس الاموال اليهودية المستثمرة في الصناعات والحرف اليهودية من ٥،٣٧١،٠٠٠ ج.ف في ١٩٣٣ الى ١١،٦٣٧،٣٠٠ ج.ف. في ١٩٣٦ (المصدر ص ٣١٣) ، كما ان عمليات طرد العمال العرب من الاعمال اليهودية قد بدأ قبل ذلك بكثير [٢٠]. وكانت قوافل من الفلاحين العرب، في هذه الاثناء ، تطرد وتقتلع من اراضيها وتتدفق الى المدن نتيجة الاستعمار الصهيوني في الارياف [٢١]. يقول اسرائيليون يساريون : ان تجربة ٥٠ عاما لا تحتوي على مثال واحد يشير الى تعبئة العمال الاسرائيليين حول قضايا مادية او اتحادات عمال لتحدي النظام الاسرائيلي نفسه ، من المستحيل تعبئة حتى البروليتاريا بهذه الطريقة»[٢٢].